

دور المنظمات غير الحكومية في دعم الإسكان للأسر الفقيرة

في محافظة الديوانية*

الباحث	الباحث
ا.م.د. حيدر كاظم مهدي	منتظر مؤيد حبيب
استاذ مساعد دكتور	طالب ماجستير
جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/	جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد/
قسم الاقتصاد	قسم الاقتصاد

المستخلص

ينطلق البحث من موضوع المنظمات غير الحكومية ودورها في تخفيف الفقر في ظل الازمات والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الاسر الفقيرة ، ويحاول البحث الالمام بدور تلك المنظمات في الجوانب والتعليمية، فضلا عن تقصير الجهات الحكومية في توفير تلك المتطلبات خاصة للطبقات الفقيرة ، لما تعانيه تلك الجهات من تقلبات سياسية واقتصادية وشبهات فساد مالي واداري ، ادت الى اهمال تلك الشريحة وجعلها غير قادرة على توفير متطلباتها المعيشية واعتمادها بدرجة كبيرة على المعونات الممنوحة من الافراد والمنظمات غير الحكومية . ولأهمية هذا الموضوع تم اختيار هذه الدراسة بهدف توضيح المفاهيم المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والمؤشرات ذات الصلة بدرجات الفقر، ولتحقيق هدف البحث فقد تم توزيع استمارة استبيان وزعت على نحو (100) اسرة فقيرة مشمولة بدعم تلك المنظمات ، تمحور الاستبيان حول التعليم ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، ان للمنظمات غير الحكومية دورا كبيرا في توفير رواتب ومنح للأسر الفقيرة الا انها لا تكفي لتلبية متطلبات المعيشة وانما تخفف من اعبائها ، وكان لها دوراً فعالاً في تحمل تكاليف الاجور وتوفير المستلزمات الدراسية داخل العراق ، واوصت الدراسة بضرورة المراجعة الشاملة والدقيقة ومراقبة عمل المنظمات غير الحكومية وتوفير كافة المتطلبات الضرورية،

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول

وجعلها منظمات داعمة ومساندة لجهد الحكومة في التخفيف من الفقر، حتى تكون عملية التعاون تبادلية وتسهل الدعم الموصول للأسر الفقيرة .

الكلمات المفتاحية : المنظمات غير الحكومية ، الإسكان ، الأسر الفقيرة ، محافظة الديوانية.

Abstract

The research stems from the issue of non-governmental organizations and their role in alleviating poverty in light of the economic crises and difficulties that poor families suffer from. Political and economic fluctuations, and suspicions of financial and administrative corruption, led to the neglect of this segment and made it unable to provide its living requirements and its dependence to a large extent on aid granted by individuals and non-governmental organizations. Due to the importance of this topic, this study was chosen in order to clarify the concepts related to non-governmental organizations and indicators related to poverty levels, and to achieve the goal of the research, a questionnaire was distributed to about (100) poor families covered by the support of these organizations. The questionnaire centered on education, and the study concluded A group of conclusions, the most important of which is that non-governmental organizations have a major role in providing salaries and grants to poor families, but they are not sufficient to meet the requirements of living, but rather reduce their burdens, and they had an effective role in bearing the costs of wages and providing educational supplies inside Iraq, and the study recommended the need for comprehensive and accurate review and monitoring The work of non-governmental organizations and providing all the necessary requirements, and making them supportive organizations and supporting the government's effort to alleviate poverty, so that the process of cooperation is mutual and facilitates continuous support for poor families.

Keywords: non-governmental organizations, education, poor families, Diwaniyah governorate.

مقدمة

تعتبر مسألة تحسين المستوى المعاشي للأسر الفقيرة وخفض الفقر من المسائل المهمة التي تحظى بأهتمام الدول ، وتستخدم عدة وسائل لتحقيق ذلك الهدف ، من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وضمان وصول ثمار هذا النمو للطبقات الدنيا في المجتمع بالإضافة الى تأمين مستوى اجتماعي لائق وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في مجالات الصحة والتعليم والسكن . وقد ادت المتغيرات العالمية خلال العقود الاخيرة من القرن الماضي في احداث تحولات وافرازات

وتحديات كبيرة مست بشكل كبير قدرة الدول على القيام بمهامها بشكل منفرد، ادى هذا الوضع الى ظهور المنظمات غير الحكومية سواء المحلية او الدولية ، والتي سارعت لمشاركة الدول في ادارة بعض القضايا وتبنيها، كما تمكنت من وضع اجندات خاصة بها، وبذلك اصبحت المنظمات غير الحكومية تساهم في رسم بعض الادوار أو المساعدة في مختلف المجالات ومنها مجال الإسكان الذي نحن بصدده الآن في بحثنا .

أهمية الدراسة

تسليط الضوء على موضوع في غاية الاهمية وهو معرفة مدى مساهمة المنظمات غير الحكومية بالتزامن مع الدور الحكومي في دعم الاسر الفقيرة في محافظة الديوانية، فالتحديات الراهنة وما عاناه العراق من حروب وصراعات اوجدت اعداد كبيرة من الاسر والافراد غير قادرين على تلبية متطلبات الحياة الاساسية، رافقه تلك المؤسسات الحكومية في احتواء هذه التحديات ، مما يتطلب تواجد جهات اخرى غير حكومية ساندة للمجهودات الحكومية سواء من خلال حصر وتنظيم البيانات الاحصائية المتعلقة بالاسر ذات العلاقة وتوفيرها للجهات المعنية او من خلال جمع وتوزيع المساعدات العينية ، وبالتالي تقييم الدور الاقتصادي لهذه المنظمات مما يعطي صورة واضحة عن مدى مساهمتها في رفع المستوى المعاشي للأسر الفقيرة.

مشكلة الدراسة

تتمثل بمشكلة الدراسة بالاتي

هل تساهم المنظمات غير الحكومية في توفير ودعم الإسكان للأسر الفقيرة، وما مدى الدعم الذي تقدمه هذه المنظمات لتلك الاسر، وما السبل الكفيلة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية للمشاركة في هذا الدعم.

فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة بأن المنظمات غير الحكومية محل الدراسة تمارس دورا مهما في تحسين الواقع السكني للأسر الفقيرة ويتجلى هذا الدور كونه من متطلبات الحياة الاساسية .

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى :

1. توضيح المفاهيم المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والمؤشرات ذات الصلة بدرجات الفقر.
2. ابراز دور المنظمات غير الحكومية في دعم الاسر الفقيرة .
3. دراسة وتقييم دور المنظمات غير الحكومية في دعم الاسر الفقيرة في محافظة الديوانية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على المنظمات غير الحكومية وبيان خصائصها وتحليل الانتشطة والادوار التي تقوم بها هذه المنظمات فيما يتعلق في الجانب الاسكاني للاسر الفقيرة في تقديم الدعم من خلال استخدام احدى ادوات هذا المنهج وهي الاستبانة.

عينة الدراسة

الاسر الفقيرة المشمولة بدعم المنظمات غير الحكومية في محافظة الديوانية.

المبحث الأول

إطار عمل المنظمات غير الحكومية في العراق والفقر

المطلب الأول: المنظمات غير الحكومية وآلية عملها وفق القانون العراقي

شهد العراق بعد عام 2003 نمواً سريعاً ومضطرباً في اعداد المنظمات غير الحكومية وانواعها وزيادة مواردها وسرعان ما تعرضت هذه المنظمات إلى عراقيل ومعوقات تحد من بناءها وتطورها¹ ، ولكي تقوم هذه المنظمات بأعمالها على اكمل وجه وتحقق اهدافها تم وضع لها مجموعة ضوابط وتعليمات وقوانين تنظم اعمالها، ويحاول هذا المبحث تسليط الضوء على اهم القوانين والضوابط المعمول بها في البلاد والتي من شأنها الارتقاء بعمل هذه المنظمات ومعالجة مشاكلها الداخلية والخارجية مع ايجاد بعض المقارنات بين هذه القوانين ومثيلاتها في البلدان العربية والاجنبية بهدف تحليلها والاستفادة من تجاربها بهذا الشأن .

1 . Davis , thomas , 2014,Naos ,anew history of then – national civil , ISBN 978.5-19, New yourk : oxford university press.P.150 .

المطلب الثاني : أهداف وضوابط المنظمات غير الحكومية وفق القوانين العراقية

في العام 2010 أصدر المشرع العراقي القانون رقم (12) الخاص بالمنظمات غير الحكومية والذي منحها استقلالها واعطاء حرية لجميع المواطنين في تأسيس هذه المنظمات والانضمام إليها فضلا عن تحديد ضوابط وآليات خاصة تسهل تسجيل هذه المنظمات لأول مرة ، كما فسخ هذا القانون المجال لتسجيل المنظمات الأجنبية .(2)

وعلى هذا الاساس فقد وضع هذا القانون صيغ تنظيم عمل هذه المنظمات وارساء دعائمها مع الحفاظ على استقلالية نشاطها على اعتبار ان هذا العمل التطوعي والاجتماعي يدل على المسؤولية الاجتماعية والهادف إلى تنشئة الفرد ليكون مواطن صالح من كل الجوانب واعداده لارتقاء به وتنمية المجتمع الذي يعيش به لتمثل في جوهرها مهمة اساسية لإصلاح المجتمع وتأهيله . (3)

ومن خصائص هذا القانون انه يحاول فصل المنظمات غير الحكومية وجعلها موازية للمنظمات الحكومية (4) ، كما يضع ضوابط على السلطة الحكومية في وضع السياسة العامة والحفاظ على الحقوق مع ايجاد صيغ توافقية بين المصالح العامة ذاتها والعمل على اوصول الخدمات الاجتماعية كمحاولة منها في ابراز فاعليتها ومشاركتها في الشؤون العامة وتعزيز تطبيق القانون ، ومن هنا فإن العلاقة الرابطة بين هذه المنظمات والدولة تكون علاقة عكسية ، فعند قوة هذه المنظمات يقود إلى ضعف قدرة الدولة في مجال التعسف والظلم الذي كان يلحق بالمواطنين ، وبهذا فإن الأنظمة السلطوية تعمد إلى قمع عملية تكوين مؤسسات المنظمات غير الحكومية والحيلولة دون قيامها أو جعلها ترضخ تحت سيطرتها وهيمنتها والاستيلاء على دورها ووظيفتها والحلول محلها⁵.

2- المادة (3) من القانون رقم 12 لسنة 2010 قانون المنظمات غير الحكومية .

3- رحمن احمد ، الرؤية الاستراتيجية للمنظمات غير الحكومية بين الواقع والمأمول ، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية ، العدد التاسع (ج 2) ، جامعة الجلفة ، ص409.

4 - زبير رسول احمد ، المجتمع المدني والدولة - اشكالية العلاقة - العراق كحالة دراسية ، منشورات مكتب الفكر والوعي للاتحاد الوطني الكردستاني ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ، السليمانية ، 2010 ، ص34.

5- حسين علوان البيج ، التحول الديمقراطي ، واشكالية التعاقب على السلطة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 236 ، تشرين الاول ، 1988 ، ص153 .

المطلب الثالث: مفهوم الفقر وأنواعه

يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية واجتماعية وبيئية متعددة الأشكال والأبعاد وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، ولكن بدرجات مختلفة من التفاوت في الحجم والطبيعة والمصدر، ويجمع الدارسون في مجال ظاهرة الفقر على عدم وجود تعريف موحد له في الوقت الحاضر، واختلف في تحديد مفهومه من بيئة إلى بيئة أخرى ومن عصر لعصر آخر ومن نظرية إلى نظرية أخرى، فلم يحض الفقر بتعريف مانع وجامع وذلك لاختلاف الظروف والأزمنة⁶، وكذا الاختلاف في تحديد الشخص الفقير أصلاً، ولم يتمكن الباحثون من إعطاء تعريف علمي دقيق للفقر والفقراء، فمن هو مصنف فقيراً في المجتمعات الغربية المتحضرة مثلاً ليس نفسه الفقير في الدول الإفريقية أو ما يسمى بدول الجنوب لاختلاف معايير وضوابط تحديد مفهوم الفقر. والفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية، ولكن الجانب المشترك للعديد من التعريفات يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع أي الحرمان من الضروريات أو ما تعرف بالحاجات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية والعيش من دونها عند بعض المجتمعات. ويعبر علماء الاجتماع عن الفقر بوصفه على أنه الداء الذي لا دواء له، أما علماء الاقتصاد فهم يعبرون عنه أنه مشكلة اقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن الفقر لم يعد مصطلحاً يعبر عنه بكلمات وجمل، إنما ظاهرة كبيرة تحددها عوامل ومؤشرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتاريخية. كما يرى البعض أن الفقر هو الحرمان الشديد من الحياة الرضية فإن يكون المرء فقير معناها أن يعاني المرء من الجوع وألا يجد المأوى والملبس وأن يصاب بالمرض عرفت قواميس علم الاجتماع الفقر على أنه

6 . لرقط سميرة، الفقر من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط1 ، دار الكتاب للطباعة والنشر،

بيروت ، 2015، ص 41.

مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد⁷.

ويعرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 الفقر علي أنه «هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة»، فهذا المفهوم يعتمد بدرجة كبيرة علي مفهوم الحد الأدنى ومستوى المعيشة. والفقر بمفهومه العام المبسط هو انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية والافتقار إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف، وقد عرفه الأستاذ عبد الرزاق الفارس: «الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ويمثل الحد الأدنى في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة»⁸ ، فالفقر هو حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والمادي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. كما يعرف الفقر أيضاً على أنه : «مدى توفر القدرات والاستحقاقات التي تفسر باحترام الذات، والمساهمة في الحياة المدنية، فضلاً عن المشاركة في اتخاذ القرار، وتوفير حقوق المواطنة»، ويعرف هذا النوع بفقر القدرة أو الفقر البشري ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسي للفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة صحية مديدة، ومن القراءة والكتابة من مستوى معيشي لائق مثل الحرمان من المياه المأمونة وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم، ويدل ارتفاع قيمة تلك المؤشرات على انتشار الفقر البشري⁹. وهذا فإن الجزء المشارك في جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم الحرمان. وينظر إلى مفهوم الفقر نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة، وهو الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزاً عن الوفاء بتوفير متطلبات

7 - Chandhoke Neera.2005.how Global is Global civil Society . Journal of word – system Research,11.P.326-327.

8 . عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 17.

9 . الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، 2007، ص 345.

الغذاء، الملابس والمأوى الضروري لنفسه. أما الفقر على مستوى الدول، فهو يعني غياب التنمية بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وقد يصحب ذلك وجود التضخم المتنامي وضعف الاستثمار في المجالات المختلفة، اقتصادية واجتماعية، وكذلك ضعف التدريب وعدم التأهيل. ورد في تقرير التنمية للبنك الدولي سنة 2000 تعريف الفقر على أنه: «يعيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار التي يعتبرها الأغنياء أمرا مسلما به، وكثيرا ما يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان، كما أنهم معرضون بشدة للإصابة بالأمراض، وآثار الاضطراب الاقتصادي والكوارث الطبيعية وكثيرا ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم»¹⁰.

ويرتبط الفقر بمظاهر حرمان مادي ملحوظ، مثل: تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، والملابس، ويؤثر الفقر بشكل كبير على مجموعات وفئات قدرتها على الوصول إلى المصادر الاقتصادية محدودة، كالمرضى، والأيتام، والنساء. ويرى الباحث ان الفقر هو حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد فالفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة ومستشرية.

يتضح من كل ما سبق أن للفقر عدة مفاهيم تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، من ثقافة إلى ثقافة أخرى، بناء على الظروف المصاحبة بتوافر عناصر ومعايير ومؤشرات خاصة اقتصادية، ثقافية وحتى سياسية. وقد تنوع الفقر من خلال الدراسات التي اعتمدها الباحثون ووضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر ولعل من أهم التقسيمات المعتمدة وأشهرها:

* **فقر الدخل:** الذي يعرف على أنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشي لائق، إذ يعتمد هذا التعريف على معيار الدخل للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء. ويندرج تحت فقر الدخل نوعان من الفقر، ألا وهما الفقر المطلق أو كما يصطلح على تسميته بالفقر المدقع والفقر النسبي والذي يمكن تفسيرهما على أن الفقر المطلق

10 . البنك الدولي ، التقرير السنوي للبنك الدولي ، 2000، ص 3.

"المدقع" والفقير النسبي حيث يعطي الأول حداً معيناً من الدخل وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، أو هو البؤس وشدة الفقر، لا مسكن ولا طعام وحاجات أساسية أخرى، أو هو الفقر المحدد بمقياس ثابت، كخط الفقر الدولي المحدد بدولار واحد في اليوم، فهو يتحدد عند مستوى أقل من الحد الأدنى للدخل ويعتبر الفرد فقيراً وتبقى القيمة الحقيقية لخط الفقر ثابتة، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة، أو هو الفقر الذي يعرف بمقاييس يمكن أن تتغير عبر البلاد أو عبر مدى الزمن، مثل خط الفقر الذي يحدد بنصف متوسط الدخل للفرد والخط قابل، للارتفاع مع الدخل.

* **الفقر البشري:** وهو نوع من الفقر متعدد الأبعاد ويتسم محتواه بالتنوع لا بالتوحيد ويقاس الرقم القياسي البشري للحرمان البشري في مجال الحرمان من التنمية البشرية الأساسية ألا وهي: معرفة الكتابة والقراءة ومستوى معيشي لائق، ويشمل أوجه الحرمان المتعلقة بالقدرات الأساسية للحرمان المتعلقة بسنوات العمر، والصحة والإسكان والمعرفة والمشاركة والأمن الشخصي والبيئة¹¹.

المبحث الثاني

الواقع الإسكاني في محافظة الديوانية

لا بد عند التطرق إلى الواقع الإسكاني في محافظة الديوانية أن نتطرق إلى أسباب تفاقم مشكلة الإسكان أولاً في العراق بشكل عام ثم نبين واقع الإسكان وحجم الفجوة الإسكانية في محافظة الديوانية والاستراتيجية الوطنية الخاصة بالإسكان، لنتمكن من تحليل الواقع الإسكاني في العراق بناءً على الحقائق الإسكانية في عموم العراق باعتبار أن هناك سياسة شاملة لجميع المحافظات أن تم العمل بها سيكون على الجميع.

11 . صليحة مقاوسي، الفقر الحضري أسبابه وأنماط دراسته ، دراسة ميدانية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2018 ، ص 31.

المطلب الأول: تحليل اسباب تفاقم مشكلة الإسكان في العراق

يعد السكن أحد المهام الأساسية التي تتحمل الحكومات مسؤولية ضمان توفيرها؛ لما له من آثار وعلاقات بنواحي أخرى من مناحي الحياة، إذ إن سياسة الإسكان لا تقتصر فقط على ضمان سقف يووي إليه كل إنسان بل تتضمن أن يكون سكنا لائقا وملائما للشرائح المجتمع كافة. من جهة أخرى، فإن برامج السكن ومبادراتها لها تأثيرات في الاقتصاد وفي الوضع المالي للأسر وبخاصة الحضرية منها، خصوصاً بعد تزايد ظاهرة التحضر في العراق ومثلت حركة سكانية كثيفة، حمل البشر فيها عاداتهم وتقاليدهم الى مدن قائمة ولم تكن مستعدة لاستقبالهم فهم خارج طاقتها الاستيعابية، لكن عوامل الطرد من الريف كانت قوية في جميع المناطق التي قدموا منها، مقابل مغريات المدينة وان كانت متواضعة الا انهم يجدون فيها (فرص عمل/ سكن أفضل/ علاقات أفضل) التي لم تتحقق دائما لهم في وجودهم في الارياف. ونتيجة لذلك فقد أدت الهجرة السكانية إلى ظهور العشوائيات في أطراف المدن، فضلا عن أن المناطق الداخلية التي هجرها سكانها باتجاه الضواحي تحولت الى مناطق متخلفة وعشوائية كما سنبينه في الجدول اللاحق، ففي العراق هناك 3687 تجمعا عشوائيا،¹² لذلك تزداد أهمية هذا القطاع في العراق بالنظر للنقص الكبير في الوحدات السكنية الملائمة.

ان تحليل واقع القطاع السكني، وكما جاء في " وثيقة سياسة الإسكان الوطنية في العراق" يمكن أن يؤشر الحقائق الرئيسة الآتية:

1. استمرارية النمو السكاني والانشطار الأسرية في المجتمع من حيث انماط السكن والقدرة على تحمل التكاليف والتمويل.
2. زيادة مستمرة في معدل الإشغال السكني على مستوى الوحدة السكنية وعلى مستوى الغرفة الواحدة.
3. استمرار العجز السكني بواقع 2.5 مليون وحدة سكنية في نهاية عام 2016 ، 50% منها يتركز في محافظتي بغداد ونيوى.

12 . ينظر، وزارة التخطيط ، رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030، ص 22.

4. استمرار الفارق في تلبية الحاجة إلى الوحدات السكنية بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى.

5. تفاقم العشوائيات على اطراف المدن وداخلها، إذ تشير البيانات أن عدد التجمعات العشوائية في محافظات العراق بلغ 3687 تجمع وعدد المساكن العشوائية 521947 مسكناً بنسبة قدرها 16.5 % من مجموع المساكن في العراق، وتحتوي محافظة بغداد على أكبر عدد للمساكن العشوائية تليها محافظة البصرة، أما محافظة الديوانية فقد حلت بالمرتبة السادسة بواقع 229 تجمع سكني عشوائي ونسبتها 6.2% من مجموع المساكن العشوائية في العراق، أما عدد مساكنها العشوائية فقد بلغت 17571 مسكن عشوائي وبنسبة 3.4 % من مجموع المساكن العشوائية في العراق كما في الجدول (1) ادناه:

جدول (1)

عدد التجمعات والمساكن العشوائية في محافظة الديوانية ومقارنتها في العراق لعام 2017

التفاصيل	عدد التجمعات السكنية العشوائية	نسبة التجمعات الى العدد الكلي	عدد المساكن العشوائية	نسبة المساكن الى العدد الكلي
محافظة الديوانية	229	6.2	17571	3.4
العراق	3687	100	52197	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 175.

وهناك الكثير من السلبيات والظواهر التي لا تخفى على كل فرد متخصص أو غير متخصص، لذلك فإن العراق بصفته الحكومية لم يضع خطط للإسكان بشكل عام وترك الوضع كما هو وبطبيعته رغم ان ذلك له علاقة وثيقة بنمو عدد السكان وتفاقم المشكلة مع مرور كل سنة، ويمكن توضيح واقع نمو السكان في العراق للمدة من 2005 الى 2020 مقارنة بنمو السكان العالمي كما مبين في الجدول (2) إذ نلاحظ من خلاله ان العراق لديه معدلات نمو عالية جداً مقارنة بمعدلات النمو العالمي إذ بلغت 2.72% عام 2005 وهي ضعف معدل النمو العالمي إذ بلغ 1.26% لنفس العام، أما عام 2015 فقد بلغ معدل نمو السكان في العراق الى مستوى قياسي فقد بلغ

3.58% في حين استمر معدل النمو العالمي بالانخفاض الى 1.18 لنفس العام 2015. ويرجع ذلك نسبياً الى عوامل عديدة منها تحسن المستوى المعاشي للفرد العراقي والرغبة الشخصية المعتمدة على العادات والتقاليد العربية في زيادة عدد الأولاد وغيرها من المعتقدات الراسخة في كل حضارة وكل دولة. وبلغ معدل النمو للسكان 2.46% عام 2020 في حين بلغ معدل النمو السكان العالمي 1.09% وقد كانت للنيجر اعلى معدل نمو سكاني في العالم. اعتباراً من عام 2020 ، بلغ معدل النمو السكاني في النيجر 3.76%. تشمل البلدان الخمسة الأولى أيضاً الجمهورية العربية السورية وغينيا الاستوائية وأنغولا والبحرين.

جدول (2)

معدل نمو السكان في العراق والعالم لسنوات متفرقة لمدة (2005 - 2020) نسب مئوية

التفاصيل السنوات	معدل نمو السكان في العراق	معدل نمو السكان العالمي
2005	2.72	1.26
2010	1.99	1.23
2015	3.58	1.18
2020	2.46	1.09

Source: <https://population.un.org/wpp>

أزاء ما تقدم من مسببات أدت الى تفاقم مشكلة الإسكان، سيواجه العراق مستقبلاً إذا ما استمر في التغاضي عن مشكلة الإسكان في جميع المحافظات العراقية فهو لم يختلف عن العقود الماضية بل تتميز هذه الفترة الحديثة بعدة مميزات تآثر السكان بها والاقتصاد العراقي بشكل عام منذ الحرب العراقية - الأمريكية عام 2003 والتي كانت نتيجتها احتلال العراق ودمار البنى التحتية الاساسية، وتفكك المشاريع الاستراتيجية القائمة، فضلاً عن حل منتسبي مؤسسات الدولة المهمة ومنها الجيش والقضاء..¹³ أضف الى ذلك تغيير الدستور العراقي والانتقال به من الدستور ذو النمط الاشتراكي

13 - عاطف لافي مرزوق ، اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق، ط1 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد، 2007، ص 32.

وتخطيط مركزي الى الدستور الجديد الذي يعتمد على اقتصاد السوق وهو دستور عام 2005 النافذ¹⁴. كما ان إنتشار حالات الفساد الإداري والمالي الكبيرة نتيجة ضعف الرقابة، حتى اصبح العراق من أعلى دول العالم التي تعاني من الفاسدين في مؤسساته. وعدم وجود خطط استراتيجية يتم الاعتماد عليها بصفته خارطة طريق اقتصادية واجتماعية تتلائم مع متغيرات البيئة الخارجية، وظهور الجماعات الارهابية المسلحة وفرض سيطرتها على السكان في بعض مناطق العراق، فضلاً عن العمليات الارهابية التي يقومون بها بشكل مستمر ضد الافراد والمصالح الحكومية والاستثمارات بهدف تعطيلها عن العمل¹⁵. والتي كانت لها نتائج سلبية اقلها هو الهجرة المستمرة للكفاءات واصحاب رؤوس الأموال الى الخارج ، ومن ثم انعكست تلك الظروف الى تدهور القطاعات الخدمة (الصحية والتعليمية والغذائية والزراعية والصناعية والسياحية ..الخ) وفق المؤشرات الدولية والواقع الفعلي في العراق. إذ بدأ العراق بأستيراد كل شيء بعد ان كان محروماً من كل شيء. وهو امر له انعكاسات سلبية كثيرة على المجتمع العراقي بشكل كبير¹⁶.

المطلب الثاني: تحليل العجز الإسكاني في محافظة الديوانية

يبين الجدول(3) عدد الوحدات السكنية والعجز الإسكاني في محافظة الديوانية والتي تظهر ان هناك فجوة إسكانية كبيرة وتزايد مع كل سنة خصوصاً مع ارتفاع نسبة الإعالة السكانية وزيادة معدلات النمو السكاني في المحافظة، فعند الحجم الأمثل لعدد الوحدات الإسكانية للأسر في المحافظة يجب ان يتواكب مع ما تقدم ذكره فيفترض ان يكون 179670 وحدة سكنية عام 2017 ، لكن العدد الحقيقي للوحدات السكنية

14 - حميد حنون خالد ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، طبعة محدثة

ومنقحة بدون رقم ، بيروت ، 2019، ص 334.

15 - خالد محمد طاهر شبر ، الإرهاب ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق ، ط1 ، شركة العارف للطباعة والنشر ، بيروت ، 2015 ، ص 221.

16 . عصام رضوان خوري و موسى ياسين الضرير ، التخطيط الاقتصادي، ط3 ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق، 2001، ص 23.

المتوفرة هو فقط 145445 وحدة، أي ان هناك فجوة تقدر ب 34225 وحدة سكنية وبمعدل 0.19% وهي فجوة تقديرية كبيرة يتوجب معالجتها، كما انه وبسبب عدم اللجوء الى وضع الاستراتيجيات الإسكانية الفاعلة فقد ظلت مشكلة الإسكان تنمو سنوياً مع عدم وضع او تطبيق الحلول الممكنة، فنلاحظ انه رغم تنامي عدد الوحدات السكنية في المحافظة الى 149435 عام 2018، الا ان فجوة الإسكان ظلت قائمة وقدرت الفجوة بحدود 35000 وحدة سكنية يجب توفيرها لمعالجة مشكلة الإسكان في المحافظة¹⁷، وللعلم ان هذا العدد هو فقط لعام 2018، بينما يتزايد مع مرور كل سنة، فقد بلغ العجز الإسكاني الكلي في المحافظة 35875 وحدة سكنية عام 2019، إذ ارتفع معدل الفجوة الإسكانية الى 0.194% ، اما عام 2020 فقد بلغت عدد المساكن المتوفرة بحدود 157485 وحدة سكنية، وبذلك فقد ارتفعت الفجوة الإسكانية الى 0.202% نتيجة لمحدودية القدرات التمويلية المتاحة لتمويل انشاء المجمعات السكنية سواء كانت من الموازنة الإتحادية أو المصارف التخصصية والتجارية للمشاريع الإسكانية بسبب تعقد الإجراءات والمتطلبات اللازمة من أجل تمويل قطاع الإسكان. فضلاً عن تباطؤ في تنفيذ سياسة الاسكان الوطنية إضافة الى عدم التنسيق بين الوزارات في انجاز مشاريع البنى التحتية والخدمات الاجتماعية حيث نرى ان هناك مناطق سكنية غير مخدمة او مخدمة جزئياً وهذا ما يعيق انجاز المشاريع الإسكانية في اغلب المواقع. فضلاً عن ضعف كفاءة شركات المقاولات في القطاعين العام والخاص وذلك بسبب قلة الملاكات الفنية المتخصصة من ذوي الخبرة وضعف الملاكات العاملة في تنفيذ المجمعات السكنية. مما يتطلب حلول جذرية لمعالجة مشكلة الإسكان وعدم توسعها الى قضايا اجتماعية واقتصادية وأمنية وغيرها.

17 . رئاسة الوزراء، هيئة الإستثمار ، الخارطة الإستثمارية لعام 2020-2021 ، ص 123.

جدول (3)

عدد الوحدات السكنية والعجز الإسكاني في محافظة الديوانية للمدة 2017-2020

التفاصيل السنة	عدد سكان المحافظة	العدد الافتراضي للوحدات السكنية	عدد الوحدات السكنية المتوفرة	مقدار العجز في الوحدات السكنية	نسبة الفجوة الإسكانية %
2017	1257689	179670	145445	34225	0.190
2018	1291048	184435	149435	35000	0.190
2019	1325031	189290	153415	35875	0.194
2020	1359642	194235	157485	36750	0.202

المصدر: من إعداد الباحث إتماداً على بيانات وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنة 2021، والهيئة الوطنية للإستثمار، الخارطة الإستثمارية للعراق لسنة 2020-2021، ص 123.

المطلب الثالث: تحليل واقع الإستراتيجية الوطنية للإسكان في العراق

يتسم الوضع الاسكاني في العراق بوضع خاص، حيث العجز السكني الكمي والنوعي الكبيرين. كما ان هذه المشكلة ليست وليدة اليوم بل قديمة ومستحكمة لها تراكمات وتداعيات، ونظراً لخصوصية المشكلة الاسكانية في العراق فأنا الشروع بالحل لا بد أن يستند الى مبادئ ورؤية وفلسفة جديدة تتطوي على افكار وخطط تعتمد على استراتيجيات نوعية قابلة للتطبيق، والتي لم تتبلور بعد وتجهز للتنفيذ في العراق من حيث المفهوم والتطبيق. كما تقوم استراتيجيات التخطيط الاسكاني على اساس تقسيم جديد للمسؤوليات بين الجهات الحكومية والمجموعات المجتمعية، إذ توجهت الحكومة بشكل عام على برنامج عمل يعفي الحكومة من التوفير المباشر للسكن بشكل عام ويقصره على تسهيل جهود الآخرين في ضوء وضع تشريعات منظمة وخلق بيئة تمويلية ملائمة، في اطار تكاملي مع القطاع الخاص المحلي أو الاجنبي ووضع المبادئ العامة للاستراتيجية الاسكانية والحرص على ان تحقق اهدافها ولمدة معينة من أجل ان تكون السياسة الاسكانية في العراق سياسة ناجحة ومتطابقة مع المعايير الدولية¹⁸.

18 . ينظر. عبد علي عوض ، التنبؤ والتخطيط الاقتصادي، ط1، بغداد ، مكتبة النهضة ،

2014، ص 20.

المبحث الثالث

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

توصل الباحثين الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ايجازها بالآتي:

1. من الاسباب الرئيسية لأرتفاع نسبة الفقر في محافظة الديوانية كونها مدينة تفتقر الى الانشطة الاقتصادية الكبيرة والمنافذ لحدودية التي تستوعب الايدي العاملة، وامتهان سكانها الزراعة ذات المردود المالي المنخفض والمعرض للمنافسة من المنتجات الاجنبية .
2. المساهمة الجيدة للمنظمات غير الحكومية في تحمل تكاليف الاجور الدراسية لأبناء الاسر الفقيرة ، اذ اشادت تلك الاسر بمدى اهتمام المنظمات بالجانب التعليمي بأعباءه استثمر معرفي يستفاد منه لاحقا في متطلبات العمل والتخلص من الجهل والفقر .
3. وبخصوص تحمل المنظمات غير الحكومية تكاليف القبول في الجامعات والمعاهد الاهلية وابتعاث الطلبة للدراسة خارج العراق ، فكانت اراء الاسر (84% من الاراء) بعدم استطاعة تلك المنظمات توفير هذا الدعم كونه يتطلب مبالغ مالية كبيرة تفوق قدرتها والتزامتها تجاه الاسر الفقيرة .

ثانياً: التوصيات

توصل الباحثين الى مجموعة من التوصيات يمكن ايجازها بالآتي:

1. ان الارتفاع المستمر والمتزايد لنمو السكان في محافظة الديوانية يتطلب سياسة اقتصادية ترسم مستقبلا مخطط له من الناحية التعليمية والصحية والاسكانية ، لغرض عدم مواجهة المشاكل الاجتماعية الناتجة عنها او تراكمها .
2. الاهتمام بطلبة المدارس الاساسية والثانوية، وتوفير كافة متطلبات العملية التعليمية، فضلا عن تحقيق التناسب الامثل بين اعداد الطلبة والمدرسين واعداد المدارس ، لتحقيق الاهداف التربوية التعليمية .
3. المراجعة الشاملة والدقيقة ومراقبة عمل المنظمات غير الحكومية وتوفير كافة المتطلبات الضرورية وجعلها منظمات داعمة ومساندة لجهد الحكومة في التخفيف من الفقر، حتى تكون عملية التعاون تبادلية وتسهيل الوصول الى الاسر الفقيرة .

المصادر المعتمدة في البحث

1. الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، 2007.
2. حسين علوان البيج ، التحول الديمقراطي ، واشكالية التعاقب على السلطة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 236 ، تشرين الاول ، 1988.
3. حميد حنون خالد ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، طبعة محدثة ومنقحة بدون رقم ، بيروت ، 2019.
4. خالد محمد طاهر شبر ، الإرهاب ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق ، ط1 ، شركة العارف للطباعة والنشر ، بيروت ، 2015 .
5. رحمن احمد ، الرؤية الاستراتيجية للمنظمات غير الحكومية بين الواقع والمأمول ، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية ، العدد التاسع (ج 2) ، جامعة الجلفة.
6. رئاسة الوزراء ، هيئة الإستثمار ، الخارطة الإستثمارية لعام 2020-2021.
7. زبير رسول احمد ، المجتمع المدني والدولة - اشكالية العلاقة - العراق كحالة دراسية ، منشورات مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ، السليمانية ، 2010.
8. صليحة مقاوسي ، الفقر الحضري اسبابه وانماط دراسته ، دراسة ميدانية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2018.
9. عاطف لافي مرزوق ، اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق ، ط1 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2007.
10. عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.
11. عبد علي عوض ، التنبؤ والتخطيط الاقتصادي ، ط1 ، بغداد ، مكتبة النهضة ، 2014.
12. عصام رضوان خوري و موسى ياسين الضير ، التخطيط الاقتصادي ، ط3 ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، 2001.
13. لرقط سميرة ، الفقر من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان ، ط1 ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، بيروت ، 2015.
14. وزارة التخطيط ، رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030.

1. Chandhoke Neera.2005.how Global is Global civil Sociaty . Journal of word – system Research,11.

2. Davis , thomas , 2014,Naos ,anew history of then – national civil , ISBN 978.5-19, New yourk : oxford university press.